



بيروت في ٩/١/٢٠٢٠

رقم ٤٩٤٧/٢٠٢٠/٣٠

حضرة الزميل الكريم،

تحية طيبة وبعد،

يسرنا أن نرسل لكم ربطا الحديث الذي أدلى به رئيس الغرفة الزميل ايلي زخور لموقع الاخبار الالكتروني "El Nashra" بتاريخ ٦/١/٢٠٢٠، حول الاوضاع الحالية في مرفأ بيروت والتي ازدادت تفاقما مع الاجراءات التعسفية التي اتخذتها المصارف والمتمثلة بمنع تحويل الاموال الى الخارج ووقف تمويل القطاعات التجارية والصناعية، بالاضافة الى منع الوكالات البحرية من تحويل الى الخارج أجور الشحن البحري التي تستوفيهها من المستوردين لصالح شركات الملاحة التي تمثلها في لبنان.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الرئيس

ايلى اميل زخور

ربطاً: حديث رئيس الغرفة ايلي زخور.

## قطاع النقل البحري اللبناني يسكن مهب الريح بعد منع التحويلات للخارج والتراجع الدراماتيكي لحركة الملاحة!

النشرة الاقتصادية - رولى راشد

الاثنين ٦ كانون الثاني ٢٠٢٠ ٢١:٥٠



تشير توقعات المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي إلى أن معدل النمو العالمي انخفض من ٣ في المئة العام ٢٠١٨ إلى ٢,٣ في المائة عام ٢٠١٩، وسط تقديرات بأن تلك المعدلات ستقل عن ذلك كثيرا في ٢٠٢٠. لكن تلك الصورة الإجمالية للاقتصاد الكلي على المستوى الكوني، تطرح تساؤلات حول ما هي أكثر القطاعات، التي يتوقع أن تتضرر خلال الفترة المقبلة. ورغم تباين وجهات نظر الاقتصاديين بهذا الشأن، إلا أن هناك اتفاقا عاما بأن قطاع التجارة الدولية سيكون الأسوأ أداء خلال العام الحالي ، وربما يمتد الأداء السيء لأعوام مقبلة إذا ما استمرت الحرب التجارية بين واشنطن وبكين أو اتسع نطاقها.

في هذا السياق، تعتقد الدكتورة لورين راسال أستاذة التجارة الدولية في جامعة لندن، أن أكثر القطاعات، التي ستشهد تراجعا خلال العام ٢٠٢٠ سيكون قطاع النقل البحري.

صحيح ان هذه المعطيات تشمل قطاع النقل البحري بشكل عام ، ولكن مرفأ بيروت يحتل مركزا هاما على خريطة هذا النقل . وعدا عن كونه بوابة لبنان الرئيسية الى الخارج ، فهو مقياس رئيسي لتقييم للحركة التجارية التي تراجعت بشكل دراماتيكي كسائر القطاعات الخدمائية.

كيف بالامكان تقويم وضع حركة مرفأ بيروت للعام ٢٠١٩ ؟

ما هو مدى تأثير حركة شحن البضائع بالقيود المصرفية المفروضة على سحب الدولار ، سيما وان استيراد

لبنان يتجاوز قيمة ال ٢٠ مليار دولار سنويا؟

وما هي توقعات العام ٢٠٢٠ ؟

## زخور

النائب الاول لرئيس الاتحاد العربي لغرف الملاحة البحرية رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت ايلي زخور يقول " للاقتصاد " كنا نتغنى في التصريحات التي ندلي بها قبل اندلاع الحراك الشعبي في لبنان، أن قطاع النقل البحري اللبناني يغرد خارج السرب ويسير عكس التيار وفي أحسن أحواله، لأنه كان يحقق نشاطا متواصلا ونمو يفوق ال ٧ بالمئة سنويا، بينما كانت كافة القطاعات الاقتصادية والتجارية والعقارية ترفع صوتها معبرة عن سخطها لتراجع أعمالها وايراداتها ، بسبب تفاقم الازمات السياسية في البلاد والاضاع المتدهورة في المنطقة.

لكن هذه الاحوال انقلبت رأسا على عقب مع بداية هذا الحراك في ١٧ تشرين الاول المنصرم، لا سيما مع اضطرار المصارف الى إغلاق أبوابها لمدة اسبوعين متتاليين، وقطع الطرقات من قبل بعض المتظاهرين. وجاءت الضربة القاضية التي بدأت تشلّ قطاع النقل البحري مع اتخاذ تلك المصارف اجراءات تعسفية وجائرة فور إعادة فتح أبوابها ومعاودة نشاطها. فقد أوقفت تحويل الاموال الى الخارج وتمويل القطاعات التجارية والصناعية وتسهيل فتح الاعتمادات اللازمة لها. وقد أدت هذه الاجراءات القاسية وغير المسبوقة من قبل المصارف الى التأثير سلبا وبصورة كبيرة على قطاع النقل البحري اللبناني، فنشاط هذا القطاع يعتمد بصورة رئيسية على حركة الاستيراد، لأن لبنان هو بلد استيراد بامتياز، فهو يستورد بحوالي ٢٠ مليار دولار سنويا ولا يصدر بأكثر من ٣ مليارات دولار. وهذا الاستيراد بدا يصاب بالشلل شبه التام مع ايقاف المصارف فتح الاعتمادات للمستوردين من تجار وصناعيين، وسوف نشهد اعتبارا من الشهر الاول من العام ٢٠٢٠، تراجعاً دراماتيكيًا بحركة المرافئ اللبنانية لا سيما مرفأ بيروت، وسينسحب هذا التراجع أيضا على نشاط كافة العاملين والمتعاملين مع المرفأ، خصوصا محطة الحاويات في المرفأ التي تشكل حركتها أكثر من ٧٠ بالمئة من الحركة الاجمالية لمرفأ بيروت، بالاضافة الى متعهدي الشحن والتفريغ والنقل من جهة، والوكلاء البحريين ومخلصي البضائع ووسطاء النقل من جهة أخرى...

## ارتفاع نسبة البطالة

ويتخوّف زخور من أن تؤدي هذه الأوضاع السيئة جدا التي يمر بها قطاع النقل البحري اللبناني، الى رفع نسبة البطالة حيث ستضطر مؤسسات عدة الى تخفيض عدد العاملين لديها أو المباشرة بحسم نسب مئوية من رواتب موظفيها والآتي أعظم!

## منع تحويل أجور الشحن الى الخارج

ويقول: مما زاد الطين بلة هو قيام المصارف بمنع الوكالات البحرية العاملة في لبنان من تحويل الى الخارج أجور الشحن البحري التي تستوفونها من المستوردين لصالح شركات الملاحة العالمية التي تمثلها في لبنان. ويضيف: لما كانت الغرفة الدولية للملاحة في بيروت تضم العدد الاكبر من ممثلي الوكالات البحرية وتعنى بقطاع النقل البحري اللبناني، سارعت الى التحرك لمعالجة هذا الموضوع الخطير الذي يهدد هذا القطاع بأوخم العواقب، فوجهت كتبا الى كل من جمعية المصارف وحاكم مصرف لبنان رياض سلامه، وأوضحت فيها أن منع تحويل هذه الاجور الى الخارج وفتح الاعتمادات للتجار والمستوردين بدأ يؤثر سلبا وبشكل كبير على عمليات الشحن والاستيراد والتصدير، وسيؤدي حتما الى شل حركة الملاحة في المرفأ اللبنانية والعجلة الاقتصادية في البلاد . وبالتالي، الى نقص في المواد الاولية والبضائع . وطالبت بإعطاء التعليمات العاجلة للمصارف من أجل تمكين الوكالات البحرية من تحويل هذه الاجور حفاظا على استقرار قطاع الملاحة في لبنان الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني. كما أكدت الغرفة في كتبها بأن إصرار الجمعية على موقفها السلبي سوف يضطرها الى اللجوء الى القضاء تأكيدا لمشروعية وصوابية مطلبها.

من ناحية أخرى، تابعت الغرفة أوضاع مرفأ بيروت خلال هذا الحراك مع كافة المسؤولين المعنيين في المرفأ والجمارك ومحطتي الحاويات وإرشاد السفن والاجهزة الامنية والعسكرية المتواجدة في المرفأ من جهة، وتزويد أعضائها بأخر التطورات المتعلقة بعمليات تلييص وتشغيل البواخر وتخليص البضائع من جهة أخرى.

ويقول زخور: استطاعت ادارتا مرفأ بيروت ومحطة الحاويات من الاستمرار في تشغيل المرفأ بالتعاون مع ادارة الجمارك ومحطة إرشاد السفن خلال الحراك الشعبي المتواصل الذي يشهده لبنان منذ ١٧ تشرين الاول المنصرم، فاستطاعت البواخر التي أمّت المرفأ من الرسو على أرصفة المرفأ ومحطة الحاويات وتفريغ حمولاتها من الحاويات والبضائع والسيارات، كما تمكن التجار والمستوردون من إنجاز المعاملات الجمركية واستلام بضائعهم، وبالتالي تزويد الاسواق بالسلع والمواد على مختلف أنواعها.

## تراجع الحركة في ٢٠١٨ - ٢٠١٩

أما عن نتائج حركة مرفأ بيروت خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠١٩، فإنها جاءت أدنى مما كانت عليه في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٨. ويعود هذا التراجع الى الازمات السياسية والاقتصادية التي ما تزال تعاني منها البلاد، بالإضافة الى ما قلناه آنفا الى الاوضاع المتدهورة في المنطقة.

فقد بلغ مجموع البواخر ١٦٢٥ باخرة مقابل ١٧٢٨ باخرة، أي بتراجع قدره ١٠٣ باخرة ونسبته ٦ بالمئة. كما انخفض الوزن الاجمالي للبضائع المستوردة والمصدرة الى ٦,١٨٤ ملايين طن مقابل ٧,٣٠٣ ملايين طن، أي بانخفاض قدره ١,١١٩ مليون طن ونسبته ١٥ بالمئة.

وتراجع أيضا مجموع السيارات المستوردة والمعاد تصديرها بحرا الى ٥٦,٠١٥ سيارة مقابل ٦٢,٩٥٩ سيارة، أي بتراجع قدره ٦,٩٤٤ سيارة ونسبته ١١ بالمئة.

وانخفض مجموع الحاويات الى ١,١٥٧ مليون حاوية نمطية مقابل ١,٢٠٢ مليون حاوية ، أي بانخفاض قدره ٤٥ ألف حاوية نمطية ونسبته ٤ بالمئة.

وأظهر مجموع الحاويات التي تداولها مرفأ بيروت ، أن حركة الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي انخفضت الى ٣٢٧,٤٤٧ حاوية نمطية مقابل ٣٨٥,٤٤٤ حاوية ، أي بتراجع قدره ٥٧,٩٩٧ حاوية نمطية ونسبته ١٥ بالمئة.

بينما حققت حركة الحاويات برسم المسافنة ارتفاعا فبلغ مجموعها ٤٦١,١١٥ حاوية نمطية مقابل ٣٩٧,٠٥١ حاوية، أي بزيادة قدرها ٦٤,٠٦٤ حاوية نمطية ونسبتها ١٦ بالمئة.

وهذا النمو بحركة الحاويات برسم المسافنة عوّض عن قسم كبير من الانخفاض بحركة الحاويات المستوردة برسم الاستهلاك المحلي.

كما أفادت الاحصاءات أن حركة الحاويات المصدرة ملأى ببضائع لبنانية سجلت تراجعا أيضا فبلغ مجموعها ٦٩,٦١١ حاوية نمطية مقابل ٧٦,٩٣٠ حاوية، أي بانخفاض قدره ٧,٣١٩ حاوية نمطية ونسبته ١٠ بالمئة.

## انخفاض مجموع الواردات المرفئية

وقد انعكس تراجع الحركة الاجمالية في مرفأ بيروت خلال الأشهر الاحد عشر الأولى من العام الحالي سلبا على مجموع الواردات المرفئية التي انخفضت الى 184.559 مليون دولار مقابل ٢١٤,٤٤٢ مليون دولار للفترة نفسها من العام الماضي، أي بانخفاض قدره ٢٩,٨٨٣ مليون دولار ونسبته ١٤ بالمئة.

## توقع التراجع الأسوأ في العام ٢٠٢٠؟

وعن توقعاته للعام المقبل ٢٠٢٠، حذر زخور من أن تشهد حركة قطاع النقل البحري تراجعا أكبر مما كانت عليه في العام ٢٠١٩، وربما تكون الاسوأ حتى تاريخه باستثناء فترة إقفال المرفأ وشل نشاطه خلال الحرب

الأهلية اللبنانية التي استمرت من العام ١٩٧٥ الى ١٩٩٠، مضيافا ربما تمكن مرفأ بيروت من أن يعوّض قسما من النقص الذي يشهده بالحركة المستوردة برسم الاستهلاك المحلي، وذلك عبر تشجيع شركات الملاحة العالمية على زيادة اعتمادها على محطة الحاويات كمركز لحركة المسافنة نحو مرفأى البلدان المجاورة، علما أن هذه الحركة سجلت نموا جيدا في الأشهر الاحد عشر الاولى من العام ٢٠١٩، فاقت الـ ٢٦ بالمئة عن الفترة عينها من العام ٢٠١٨.

ودعا زخور أخيرا المسؤولين وزعماء الحراك الشعبي وأصحاب الحل والربط في البلاد الى مضاعفة جهودهم للوصول في أسرع وقت ممكن الى اتفاق لتأليف حكومة تضم شخصيات نزيهة مشهودا لها بكفاءتها ونظافة كفاءتها لإنقاذ البلاد من الانهيار الاقتصادي المحدق بها قبل فوات الأوان.

صحيح ان حركة المسافنة انقذت في مرحلة الوضع في مرفأ بيروت ، ولكن بالتأكيد ، لا يمكن الاعتماد عليها فقط لانه بدورها قد تسجل تراجعاً.

منذ مدة ، أفادت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني بأن "عوامل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والتوترات التجارية والمخاطر الجيوسياسية، تؤدي إلى تراجع نمو الطلب في مجال الشحن العالمي خلال ٢٠٢٠"، مشيرةً إلى ان "النظرة المستقبلية للقطاع ما تزال سلبية"، لافتةً إلى أن "التجارة العالمية الحرة أمر حيوي للشحن، كونه يجري نقل حوالي ٨٠ بالمئة من البضائع بواسطة صناعة النقل البحري الدولية."

ولفتت إلى أنه "يتمثل الخطر الرئيس للقطاع، في أن التدابير الحمائية قد تتحول إلى حرب تجارية طويلة الأمد، وتضر بأفاق التجارة العالمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي"، موضحةً أن "قطاع الشحن العالمي، قد يصعد جزئياً في حال تراجعت وتيرة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين."

وليكون مرفأ بيروت على مستوى اي تطور يبشر بعودة النمو الى قطاع النقل البحري ، لا بد من منح سلة اجراءات تحفيزية تساعد في الاعتماد عليه كوجهة تجارية مفيدة للاستيراد، والتصدير واعادة التصدير ، فيستعيد بالتالي دوره كبوابة للشرق وللغرب.